

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى
المحلي في الجزائر

**Towards Building a Smart National Index for
Evaluating Anti-Corruption Policies at the Local Level
in Algeria.**

محمد روة⁽¹⁾ عومار بلحربي⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله. (الجزائر).

roua.m@centre-univ-mila.dz

⁽²⁾ جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله. (الجزائر).

o.belharbi@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر:

2026/10/31

تاريخ القبول:

2026/09/16

تاريخ الارسال:

2026/04/23

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية تقييم سياسات مكافحة الفساد في الجزائر، من خلال البحث في إمكانية تطوير نموذج وطني ذكي قائم على المؤشرات الرقمية، بما يتماشى مع متطلبات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإرساء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن محدودية فعالية سياسات مكافحة الفساد لا ترتبط فقط بضعف الإطار القانوني أو المؤسساتي، بل تعود أساسا إلى غياب أدوات قياس كمية دقيقة تسمح بتقييم الأداء بشكل موضوعي ومستمر، يعتمد على معايير الشفافية الرقمية، المساءلة، كفاءة الأداء الإداري، والنزاهة المالية، مدعوما بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وخلصت الدراسة إلى أن إدماج الأدوات الرقمية في تقييم سياسات مكافحة الفساد من شأنه تعزيز الشفافية، وتحسين الأداء المؤسسي، ودعم اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية:

مكافحة الفساد - المؤشرات الذكية - تقييم السياسات العمومية - الذكاء الاصطناعي.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر —

Abstract:

This study aims to analyze the problem of evaluating anti-corruption policies in Algeria by exploring the possibility of developing a smart national model based on digital indicators, in line with the requirements of Sustainable Development Goal 16, which focuses on building effective and accountable institutions.

The study is grounded in the hypothesis that the limited effectiveness of anti-corruption policies is not solely due to weaknesses in the legal or institutional framework, but is primarily linked to the absence of precise quantitative measurement tools that enable objective and continuous performance evaluation. Such a model would rely on key criteria, including digital transparency, accountability, administrative efficiency, and financial integrity, supported by artificial intelligence technologies.

The study concludes that integrating digital tools into the evaluation of anti-corruption policies can significantly enhance transparency, improve institutional performance, and support evidence-based decision-making at the local level.

key words:

Anti-corruption – Smart indicators – Public policy evaluation – Artificial intelligence.
المقدمة:

أضحى الفساد في العقود الأخيرة من بين أبرز التحديات البنيوية التي تواجه الدول، لاسيما الدول النامية، نظراً لانعكاساته العميقة على مختلف أبعاد التنمية. فلم يعد الفساد يُختزل في كونه مجرد انحرافات سلوكية فردية، بل أصبح يُنظر إليه كظاهرة مركبة تمسّ بنية الدولة ووظائفها، وتؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسات العمومية، وجودة الخدمات المقدمة، وكذا على مستوى الثقة التي يوليها المواطن لمؤسساته.

في هذا الإطار تزايد الاهتمام الدولي بإشكالية مكافحة الفساد، حيث تم إدراجها ضمن صلب الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030، من خلال الهدف السادس عشر الذي يدعو إلى بناء مؤسسات فعالة، شفافة، وخاضعة للمساءلة. ويعكس هذا التوجه تحولاً نوعياً في المقاربة الدولية، من التركيز على البعد القانوني الجزري إلى تبني رؤية شمولية تربط بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، وتؤكد على ضرورة اعتماد آليات قياس دقيقة لتقييم الأداء المؤسسي.

وفي السياق الجزائري، شهدت منظومة مكافحة الفساد جملة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، تجسدت في سنّ قوانين خاصة وتعزيز دور الهيئات الرقابية، بما يعكس إرادة سياسية لمواجهة هذه الظاهرة. غير أن هذه الجهود، على أهميتها، لا تزال تواجه تحديات حقيقية تتعلق بمدى فعاليتها على أرض الواقع، خاصة في ظل محدودية أدوات التقييم المعتمدة، وغياب مؤشرات كمية دقيقة تسمح بقياس أثر السياسات العمومية في هذا المجال، لا سيما على المستوى المحلي الذي يُعد الحلقة الأقرب للمواطن. انطلاقاً من ذلك، تكتسي إشكالية تقييم سياسات مكافحة الفساد أهمية بالغة، ليس فقط من حيث تشخيص الوضع القائم، بل من حيث القدرة على تطوير أدوات علمية وعملية تمكن من تحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر بما ينسجم مع متطلبات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة على مقاربة منهجية متعددة الأدوات، حيث تم توظيف المنهج التحليلي لدراسة الإطار المفاهيمي والقانوني المنظم لمكافحة الفساد، المنهج المقارن من خلال الاستئناس ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال قياس الحوكمة ومكافحة الفساد، المنهج الاستشراقي بهدف اقتراح نموذج تطبيقي لمؤشر وطني ذكي، يستجيب لخصوصيات البيئة الجزائرية ويواكب التحولات الرقمية الراهنة.

بذلك تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في تطوير النقاش العلمي حول آليات تقييم سياسات مكافحة الفساد، والانتقال من المقاربات الوصفية إلى مقاربات قائمة على القياس والتحليل، بما يدعم مسار الإصلاح المؤسسي ويعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمكافحة الفساد وعلاقته بالتنمية المستدامة.

إن مقاربة موضوع الدراسة تقتضي، في مرحلة أولى الوقوف عند الإطار المفاهيمي الذي يحكم ظاهرة الفساد في ارتباطها بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال تحديد مفهوم الفساد وصوره، وبيان انعكاساته كعائق بنيوي أمام التنمية، ثم تحليل موقعه ضمن

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر ———
الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، بما يمهد لبناء تصور منهجي متكامل
حول آليات تقييم سياسات مكافحته.

المطلب الاول: مفهوم الفساد – مقارنة متعددة الأبعاد.

يعد الفساد من أكثر المفاهيم تعقيدا في العلوم القانونية والسياسية، نظرا
لتداخله مع الأبعاد الأخلاقية والمؤسسية والاقتصادية، وعلى الرغم من تعدد تعريفاته،
يكاد يجمع الفقه الدولي على اعتباره سلوكا ينطوي على إساءة استخدام السلطة العامة
لتحقيق منفعة خاصة، سواء كانت مادية أو معنوية.

غير أن هذا التعريف، على بساطته الظاهرية لا يعكس كامل أبعاد الظاهرة،
فالفساد لا يقتصر على الأفعال الجنائية الصريحة، بل يمتد ليشمل ممارسات قد تتم
داخل الأطر القانونية لكنها تنحرف عن روح العدالة والشفافية، كاستغلال النفوذ أو
توجيه القرارات الإدارية لخدمة مصالح ضيقة.¹

ومن هذا المنطلق، يمكن التمييز بين عدة صور رئيسية للفساد:

- الرشوة باعتبارها الشكل الأكثر وضوحا، حيث يتم تبادل منفعة مقابل أداء
خدمة أو تسهيل إجراء خارج الإطار القانوني.
- المحسوبية والمحابة التي تقوم على تفضيل العلاقات الشخصية أو السياسية
على حساب الكفاءة والاستحقاق، مما يؤدي إلى اختلال مبدأ تكافؤ الفرص.
- تبديد المال العام من خلال سوء إدارة الموارد العمومية أو توجيهها نحو مشاريع
غير ذات جدوى، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للتنمية.
- إن خطورة الفساد لا تكمن فقط في تعدد أشكاله، بل في قدرته على التغلغل
داخل البنية المؤسسية للدولة، مما يجعله ظاهرة بنيوية يصعب معالجتها بالوسائل
التقليدية فقط.²

1 - بن عبد الله أحمد، "ظاهرة الفساد الإداري: مقارنة مفاهيمية وتحليلية"، مجلة الحقوق والعلوم
السياسية، الجزائر، مجلد 12، عدد 2، 2018، ص ص 45-68.

2 - بوعزيز عبد القادر، "الفساد الإداري وأثره على التنمية المستدامة في الدول النامية"، مجلة الدراسات
القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص ص 112-135.

المطلب الثاني: الفساد كعائق بنيوي أمام التنمية المستدامة.

لم يعد الفساد ينظر إليه كظاهرة أخلاقية معزولة، بل أصبح يفهم في الأدبيات الحديثة كأحد أهم العوائق البنيوية التي تعترض مسار التنمية خاصة في الدول النامية، فهو لا يؤثر فقط على كفاءة الإدارة، بل يمس عمق النظام الاقتصادي والاجتماعي.

فمن الناحية الاقتصادية، يؤدي الفساد إلى عرقلة مناخ الاستثمار، حيث يخلق بيئة غير مستقرة وغير متوقعة، تجعل المستثمرين - سواء المحليين أو الأجانب - مترددين في ضخ رؤوس أموالهم، كما يرفع من تكلفة المعاملات، ويحول دون المنافسة العادلة.

أما على مستوى الخدمات العمومية، فإن الفساد يساهم في تدهور جودة الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة، نتيجة سوء تخصيص الموارد أو تسربها نحو قنوات غير مشروعة، وهذا بدوره ينعكس سلباً على مستوى رفاه المواطن ويعمق الفوارق الاجتماعية.

وفي بعده السياسي والمؤسسي، يُفقد الفساد الثقة في الدولة ومؤسساتها، حيث يشعر المواطن بأن القواعد لا تطبق بشكل عادل، وأن الوصول إلى الحقوق والخدمات مرهون بالعلاقات لا بالقانون. وهذا ما قد يؤدي إلى حالة من العزوف السياسي أو حتى الاحتقان الاجتماعي.

وعليه يمكن القول إن الفساد لا يمثل مجرد خلل وظيفي، بل هو عائق هيكلي يهدد تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. المطلب الثالث: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - نحو مؤسسات فعالة ونزيهة-.

في إطار إدراك المجتمع الدولي لخطورة الفساد، تم إدراجه ضمن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يعد من الأهداف المحورية في أجندة 2030، نظراً لارتباطه الوثيق ببقية الأهداف¹.

يركز هذا الهدف على بناء مجتمعات يسودها السلام، وتقوم على مؤسسات قوية، شفافة، وخاضعة للمساءلة، ومن بين أهم غاياته، الحد من الفساد والرشوة بجميع

¹ - الحنفي عبد الرؤوف أحمد، "ظاهرة الفساد كأبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، المجلد 12، العدد 81، 2022، ص ص 652-706.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر ———
أشكالهما، تعزيز الشفافية في إدارة الشؤون العامة، تطوير مؤسسات فعالة وخاضعة
للمساءلة على جميع المستويات.

وما يميز هذا الهدف هو انتقاله من الطرح المعيارى (القيمي) إلى الطرح القابل
للقياس، من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية التي تسمح بتقييم أداء الدول في مجال
الحوكمة ومكافحة الفساد.¹

غير أن الإشكال المطروح، خاصة في السياق الجزائري، لا يتعلق فقط بمدى تبني
هذه الأهداف، بل بقدرة المنظومة الوطنية على ترجمتها إلى أدوات عملية للقياس والتقييم،
وهو ما يفتح المجال أمام ضرورة تطوير مؤشرات وطنية تتلاءم مع الخصوصيات المحلية.
يتضح من خلال هذا العرض أن الفساد يمثل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد،
تتجاوز كونها مجرد انحرافات فردية لتصبح إشكالا بنويًا يؤثر على فعالية الدولة ومسار
التنمية، كما أن إدراج مكافحة الفساد ضمن أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف
16، يعكس تحولًا في المقاربة الدولية نحو ربط الحوكمة بالتنمية.

غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في الاعتراف بالمشكلة، بل في تطوير أدوات
علمية دقيقة لقياسها وتقييمها، وهو ما يمهد للانتقال إلى المحور التالي المتعلق بتحليل
واقع سياسات مكافحة الفساد في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم سياسات مكافحة الفساد في الجزائر.

تعد الجزائر من بين الدول التي أولت أهمية متزايدة لمكافحة الفساد، خاصة في
ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفت خلال العقدين الأخيرين، وقد تجسد
هذا الاهتمام من خلال تبني ترسانة قانونية معتبرة، وتعزيز الإطار المؤسسي، بما يعكس
إرادة رسمية لتكريس مبادئ النزاهة والشفافية، غير أن تقييم فعالية هذه السياسات
يقتضي تجاوز القراءة الشكلية للنصوص والهيكل، والانتقال نحو تحليل مدى قدرتها على
تحقيق الأثر المرجو على أرض الواقع.

المطلب الأول: الإطار القانوني بين تعدد النصوص وحدود الفعالية.

شهدت المنظومة القانونية الجزائرية تطورًا ملحوظًا في مجال مكافحة الفساد،
حيث تم سن مجموعة من النصوص التي تهدف إلى الوقاية من هذه الظاهرة وتجريم

¹ - زروال سهام، "الحكم الراشد كآلية في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الناقد
للدراستات السياسية، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص ص 382-394.

مختلف صورها، ويأتي في مقدمة هذه النصوص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الذي وضع إطارا قانونيا شاملا يحدد الأفعال المجرمة وآليات المتابعة والعقاب، إلى جانب تكريس مبادئ الشفافية والتصريح بالممتلكات.

كما تم تدعيم هذا الإطار بجملة من القوانين والمراسيم ذات الصلة، التي تتعلق بالصفقات العمومية، ومكافحة تبييض الأموال، وتعزيز الرقابة المالية، وهو ما يعكس توجهها نحو بناء منظومة قانونية متكاملة، أهمها:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
- القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- الأمر رقم 01-07 المتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف.
- المرسوم الرئاسي رقم 414-06 المحدد لنموذج التصريح بالممتلكات.
- المرسوم الرئاسي رقم 415-06 المحدد لكيفيات التصريح بالممتلكات، الخاص بالأعوان العموميين.
- القانون رقم 01-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.
- المرسوم تنفيذي رقم 13318- المتعلق بإجراءات الكشف عن الأموال والأموال والأموال الأخرى وتحديد موقعها وتجميدها في إطار مكافحة تمويل الإرهاب.
- نظام بنك الجزائر رقم 03-12 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحته.
- القانون رقم 08-22 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تشكيلها وصلاحياتها.¹

¹ - قارة، عبد القادر، " مكافحة الفساد في الجزائر: بين الواقع ومتطلبات المستقبل"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2023، ص ص 210-215.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر ———
غير أن الإشكال لا يكمن في غياب النصوص، بل في مدى فعاليتها التطبيقية، حيث
تطرح عدة تساؤلات حول محدودية تفعيل بعض الآليات القانونية، بطء الإجراءات
القضائية في قضايا الفساد، صعوبة إثبات بعض الجرائم المرتبطة بالفساد، مما يدل على
وجود فجوة بين الإطار القانوني النظري والممارسة العملية.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي بين تعدد الهياكل وتحدي الفعالية.

1/ الطبيعة العامة للإطار المؤسسي:

يتسم الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر بطابع متعدد الهيئات، حيث
يقوم على توزيع الاختصاصات بين أجهزة وقائية، رقابية، وقضائية، في إطار مقارنة شاملة
تجمع بين الوقاية، الكشف، القمع.

وهو ما يعكس تبني الجزائر لمقاربة منسجمة مع المعايير الدولية، خاصة تلك الواردة في
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2/ السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

تمثل هذه السلطة الحجر الأساس في المنظومة المؤسسية، حيث تتمتع بـ
استقلالية دستورية (المادتان 204 و205 من دستور 2020)، وتضطلع بوظائف
استراتيجية، من أهمها إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، جمع وتحليل
المعلومات المتعلقة بالفساد، إخطار الجهات القضائية والرقابية عند اكتشاف المخالفات،
نشر ثقافة الشفافية وتعزيز النزاهة، دعم المجتمع المدني والمشاركة في التكوين، وبذلك
فإن هذه الهيئة تمثل انتقالاً من نموذج "الهيئات الاستشارية محدودة التأثير" إلى هيئة
دستورية ذات طابع تنسيقي ورقابي مركزي، لكنها تبقى مرتبطة بمدى فعالية التنسيق مع
باقي الأجهزة.

3/ الهيئات المتخصصة في التحري والقمع:

تشمل المنظومة الأجهزة ذات طابع أمني وتقني، أهمها:

- الديوان المركزي لقمع الفساد: جهاز متخصص في التحقيق في الجرائم
الاقتصادية والمالية، يعمل تحت إشراف السلطة القضائية.
- خلية معالجة الاستعلام المالي: تختص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل
الإرهاب، وتحليل العمليات المالية المشبوهة.

هذه الهيئات تعكس الانتقال نحو تخصص وظيفي في مكافحة الفساد، لكنها تواجه تحدي تبادل المعلومات والتنسيق.

4/ الأجهزة الرقابية والإدارية:

كما يشمل الإطار المؤسسي أيضا مجلس المحاسبة (الرقابة المالية العليا)، أجهزة التفتيش (المالية والإدارية)، الهيئات الحكومية المكلفة بالرقابة الداخلية.¹

وتتمثل مهامها على الخصوص في مراقبة حسن تسيير المال العام، والكشف المبكر عن الاختلالات، لأنها تعاني من تداخل الاختصاصات، وضعف التكامل بين الرقابة القبلية والبعدية.²

5/ السلطة القضائية: تلعب دورا محوريا في متابعة جرائم الفساد، إصدار الأحكام والعقوبات، ضمان استرداد الأموال المنهوبة، في هذا الإطار يشدد الإطار الدولي والوطني على استقلال القضاء، تعزيز نزاهة القضاة وأعضاء النيابة.

6/ الفاعلون غير الحكوميون

يتضمن الإطار المؤسسي بعدا مجتمعيا من خلال المجتمع المدني، وسائل الإعلام، المواطن (التبليغ عن الفساد)، كل هذا الغرض منه تعزيز الحوكمة التشاركية في مكافحة الفساد.

من خلال ما تقدم يتضح جليا أن الجزائر انتهجت بعد سنة 2020 دسترة مكافحة الفساد وهو ما يعد تطور نوعي في تعدد الهيئات وتخصصها، وهذا ما ينسجم مع المعايير الدولية، إلا أن كل هذه المجهودات والمسعاي ظل تأثيرها محدود في مجال مكافحة الفساد وهذا راجع بالأساس إلى تعدد الهيئات مقابل ضعف التنسيق، غياب نظام موحد لتبادل المعلومات، محدودية الفعالية على المستوى المحلي، الطابع "الشكلي" لبعض الآليات الوقائية، غير أن فعاليتها تبقى رهينة الانتقال من "تعدد الهياكل" إلى "تكامل الوظائف"، ومن "الرقابة الشكلية" إلى "الرقابة الذكية القائمة على البيانات والتنسيق".

¹ - السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، "الإطار القانوني والمؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر"، متاح عبر الرابط الإلكتروني <https://hatplc.dz/legislative>.

² - السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، "الإطار القانوني والمؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر"، مرجع سابق.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر —
المطلب الثالث: الاستراتيجية الوطنية للشفافية ومكافحة الفساد (2023-2027).

أن الجزائر لم تكتفِ بالقوانين والمؤسسات، بل تبنت استراتيجية وطنية رسمية تهدف إلى تعزيز الشفافية، بناء الثقة، أخلاق الحياة العامة وهذه الأخيرة تحتوي على، 05 أهداف رئيسية، 17 هدفا فرعا، 60 إجراء عمليا.

لكن يلاحظ على هذه الاستراتيجية، غياب أدوات قياس دقيقة (كما تقترحه الدراسة) وهو ما يعد أحد أهم التحديات التي تحول دون نجاحها.¹

المطلب الرابع: الإشكالات المطروحة وحلولها على أرض الواقع.

على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال سياسات مكافحة الفساد في الجزائر تواجه جملة من التحديات البنوية التي تؤثر على فعاليتها، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1/ ضعف التنسيق المؤسسي:

يلاحظ غياب تكامل فعلي بين مختلف الفاعلين في مجال مكافحة الفساد، سواء على المستوى الأفقي (بين الهيئات) أو العمودي (بين المركز والمحلي)، مما يؤدي إلى تكرار المهام وتداخل الصلاحيات، تضارب الاختصاصات، ضعف تبادل المعلومات،
2/ محدودية الشفافية:

لا تزال مستويات الشفافية، خاصة على المستوى المحلي، دون الطموحات، حيث لا يتم نشر المعطيات بشكل منتظم، تبقى المعلومات الإدارية صعبة الوصول، تغيب ثقافة الانفتاح المؤسسي، وهو ما يحد من قدرة المواطن والمجتمع المدني على ممارسة الرقابة.
3/ غياب مؤشرات قياس دقيقة:

يعد هذا التحدي من أخطر الإشكالات، حيث تفتقر السياسات العمومية إلى أدوات كمية لقياس مستوى الفساد، مؤشرات لتقييم الأداء المؤسسي، آليات تتبع أثر السياسات، مما يجعل تقييم فعالية الجهود المبذولة قائما على الانطباعات أكثر من البيانات، ويضعف من عملية اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

يتبين من خلال هذا التحليل أن الجزائر تمتلك إطارا قانونيا ومؤسسيا لا يستهان به في مجال مكافحة الفساد، غير أن فعالية هذه المنظومة تظل رهينة بمدى قدرتها على تجاوز الإشكالات البنوية المرتبطة بالتنسيق، الشفافية، وغياب أدوات القياس.

¹ - بوراوي أحمد، دراجي شهرزاد، "معالجة الفساد في الجزائر: جديد الاستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد" السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (نموذجا)، مجلة طلبة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 06 العدد 01، سنة 2023، ص 147.

ومن ثم فإن الانتقال نحو مقارنة أكثر نجاعة يقتضي تطوير آليات تقييم حديثة قائمة على المؤشرات، بما يسمح بقياس الأداء بشكل موضوعي ودوري، وهو ما يمهد للانتقال إلى المحور التالي المتعلق ببناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد.

المبحث الثالث: نحو بناء مؤشروطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد.

إن محدودية فعالية سياسات مكافحة الفساد، كما تم بيانه في المحور السابق، لا ترتبط فقط بضعف الأطر القانونية أو المؤسساتية، بل تعود بدرجة كبيرة إلى غياب أدوات تقييم كمية دقيقة تسمح بقياس الأداء وتتبع التطور بشكل موضوعي، ومن هذا المنطلق يبرز بناء مؤشر وطني ذكي كآلية مركزية للانتقال من المقاربة التقليدية القائمة على الوصف، إلى مقارنة حديثة قائمة على القياس والتحليل.

المطلب الاول: أهمية المؤشرات في تقييم السياسات العمومية.

أضحت المؤشرات في الأدبيات الحديثة أداة لا غنى عنها في مجال تقييم السياسات العمومية، نظرا لدورها في تحويل الظواهر المعقدة إلى معطيات قابلة للقياس والتحليل، فهي لا تقتصر على تقديم صورة آنية عن الوضع القائم، بل تمكن من تتبع تطور الأداء عبر الزمن، وتحديد مكامن الخلل بدقة.

وفي سياق مكافحة الفساد، تكتسي المؤشرات أهمية خاصة، حيث تسمح بـ:

- قياس الأداء المؤسسي من خلال تقييم مدى التزام الهيئات العمومية بمعايير الشفافية والنزاهة.
 - إجراء المقارنات سواء بين الجماعات المحلية داخل الدولة، أو مقارنة الأداء الوطني بالتجارب الدولية.
 - دعم اتخاذ القرار عبر توفير بيانات دقيقة تساعد صناع القرار على توجيه السياسات وتصحيح الاختلالات.
- وبذلك، فإن اعتماد نظام مؤشرات فعال يعد شرطا أساسيا للانتقال نحو حوكمة قائمة على الأدلة.¹

¹ - المنظمة العليا للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي)، "دليل التدقيق في مكافحة الفساد"، متاح عبر الرابط الإلكتروني <https://www.issai.org/wp-content/uploads/2019/08/GUID-5270->

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر —
المطلب الثاني: مكونات المؤشر الوطني الذكي المقترح.

يقوم المؤشر المقترح على مقارنة متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المركبة لظاهرة الفساد، وذلك من خلال دمج مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تغطي الجوانب الأساسية للأداء المؤسسي على المستوى المحلي.

1/ مؤشر الشفافية الرقمية: يرتبط هذا المؤشر بمدى انفتاح الإدارة على محيطها الرقمي، وقدرتها على إتاحة المعلومات للمواطنين بشكل سهل ومنتظم، ويعد من المؤشرات الحديثة التي تعكس التحول نحو الإدارة الإلكترونية، ويقاس من خلال:

- توفر الخدمات الإلكترونية: مثل إتاحة استخراج الوثائق عن بعد، أو تقديم الطلبات عبر المنصات الرقمية.

- نشر المعلومات العمومية: كإتاحة الميزانيات، الصفقات العمومية، والقرارات الإدارية على المواقع الرسمية.

ويمثل هذا المؤشر حجر الأساس في تعزيز الشفافية والحد من فرص الفساد المرتبطة بالغموض الإداري.

2/ مؤشر المساءلة: يعكس هذا المؤشر مدى خضوع الإدارة للمساءلة، وقدره المواطنين والجهات الرقابية على تتبع ومحاسبة المسؤولين، ويقاس عبر:

- توفر آليات التبليغ عن الفساد: مثل الخطوط الساخنة أو المنصات الرقمية المخصصة لذلك.

- عدد القضايا المعالجة: بما يعكس فعالية الاستجابة للشكاوى والبلاغات.

- ولا يقتصر هذا المؤشر على الجانب الكمي، بل يشمل أيضا جودة التفاعل مع الشكاوى وشفافية معالجتها.¹

3/ مؤشر الأداء الإداري: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات العمومية، باعتبار أن التعقيد الإداري والبطء في الإجراءات يعدان من البيئات الحاضنة للفساد، ويقاس من خلال:

- سرعة تقديم الخدمة: مدة معالجة الملفات والطلبات.

¹ - عدلي ابراهيم، "بناء مؤشر مركب للحوكمة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل الى مركبات اساسية" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 261.

- جودة المعالجة: دقة الخدمات المقدمة ورضا المواطنين عنها.
- يعكس هذا المؤشر مدى التزام الإدارة بمبادئ الفعالية والكفاءة.
- 4/ مؤشر النزاهة المالية: يرتبط هذا المؤشر بإدارة الموارد المالية العمومية، خاصة في ما يتعلق بالصفقات العمومية والإنفاق المحلي، باعتبارها من أكثر المجالات عرضة لمخاطر الفساد، ويقاس عن طريق:

- شفافية الصفقات العمومية من حيث الإعلان، المنافسة، وإتاحة المعلومات.
- فعالية الرقابة المالية من خلال تقارير الهيئات الرقابية ومدى الاستجابة للملاحظات.

ويمثل هذا المؤشر عنصرا حاسما في تعزيز الثقة في الإدارة وضمان حسن استخدام المال العام.¹

المطلب الثالث: خصائص المؤشر الذكي المقترح.

لا يقتصر هذا النموذج على تجميع مؤشرات تقليدية، بل يتميز بعدة خصائص تجعله "ذكيا"، من أهمها:

- الاعتماد على البيانات الرقمية بدل التقديرات الانطباعية.
- القابلية للتحديث المستمر بما يعكس التغيرات في الأداء.
- إمكانية الربط بين المؤشرات لاكتشاف العلاقات بين مختلف أبعاد الفساد؛.
- قابلية التوظيف على المستوى المحلي بما يسمح بمقارنة البلديات وتحفيز التنافس الإيجابي بينها.

كما يمكن دعم هذا المؤشر بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واستخراج الأنماط غير الظاهرة، مما يعزز دقته وفعاليته.

يظهر هذا التحليل أن بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد يمثل خطوة جوهرية نحو تحديث آليات الحوكمة في الجزائر، من خلال الانتقال إلى مقارنة قائمة على القياس والتحليل، كما أن اعتماد نموذج متعدد الأبعاد يتيح فهما أكثر شمولية للظاهرة، ويساعد في توجيه السياسات العمومية بشكل أكثر فعالية.

¹ - علي ابراهيم، مرجع سابق، ص 260.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر ———
غير أن نجاح هذا النموذج يظل مرتبطاً بمدى توفر بيئة مؤسسية ورقمية داعمة،
وهو ما يستدعي بحث سبل توظيف التقنيات الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي،
لتعزيز فعالية هذا المؤشر، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز تقييم سياسات مكافحة الفساد.

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، برز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم الأدوات
التكنولوجية القادرة على إحداث نقلة نوعية في أساليب إدارة الشأن العام، خاصة في
المجالات التي تتسم بالتعقيد والتداخل، وعلى رأسها مكافحة الفساد، ولم يعد دور هذه
التقنيات مقتصرًا على الأتمتة أو تحسين الكفاءة التشغيلية، بل امتد ليشمل دعم
عمليات التحليل، التقييم، واتخاذ القرار، استنادًا إلى معالجة كميات هائلة من البيانات.

وفي هذا السياق، يشكل توظيف الذكاء الاصطناعي في تقييم سياسات مكافحة
الفساد امتدادًا طبيعيًا لمقاربة المؤشرات الذكية التي تم اقتراحها في المحور السابق، حيث
يمكن لهذه التقنيات أن تعزز دقة القياس، وتكشف عن أنماط خفية، وتوفر رؤى
استباقية تسهم في الوقاية من الفساد بدل الاكتفاء بمعالجته بعد وقوعه.

المطلب الأول: دور تحليل البيانات الضخمة لفهم أعمق للظاهرة.

تنتج الإدارات العمومية، خاصة على المستوى المحلي، كميات كبيرة من البيانات
المرتبطة بالصفقات العمومية، المعاملات الإدارية، الشكاوى، والتقارير الرقابية، غير أن
هذه البيانات غالبًا ما تبقى غير مستغلة بالشكل الأمثل، هنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي في:

- تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) بشكل سريع ودقيق.
 - استخراج المؤشرات ذات الصلة بمستوى الشفافية والأداء.
 - ربط المعطيات المتفرقة ضمن قاعدة بيانات موحدة.
- مما يسمح بتكوين صورة شاملة وديناميكية عن واقع الفساد، بدل الاعتماد على
تقارير جزئية أو متأخرة.¹

¹ - أحمد فؤاد عمرو، " دور الذكاء الاصطناعي في محاربة الفساد الإداري"، مجلة روح القوانين، عدد
خاص، المؤتمر الدولي الثامن للتكنولوجيا والقانون، ص 1956.

المطلب الثاني: كشف أنماط الفساد ومحاكاة أشكاله.

من أبرز إسهامات الذكاء الاصطناعي قدرته على التعرف على الأنماط، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة في مجال مكافحة الفساد، خاصة في ما يتعلق بالممارسات المعقدة التي يصعب كشفها بالطرق التقليدية، ويمكن توظيف هذه القدرات في:

- رصد السلوكيات غير الطبيعية في المعاملات الإدارية أو المالية.
 - تحليل الصفقات العمومية للكشف عن حالات التواطؤ أو الاحتيال.
 - تحديد العلاقات المشبوهة بين الفاعلين داخل المنظومة الإدارية.
- وبذلك يتحول الذكاء الاصطناعي من أداة تحليلية إلى وسيلة رقابية ذكية قادرة على كشف الفساد في مراحله المبكرة.¹

المطلب الثالث: التنبؤ بالمخاطر - نحو مقاربة استباقية -.

إذا كانت المقاربات التقليدية لمكافحة الفساد تقوم على رد الفعل، فإن الذكاء الاصطناعي يتيح الانتقال إلى مقاربة استباقية قائمة على التنبؤ بالمخاطر قبل تحققها، ويتم ذلك من خلال:

- بناء نماذج تنبؤية تعتمد على بيانات تاريخية.
- تحديد القطاعات أو العمليات الأكثر عرضة للفساد.
- توجيه الرقابة بشكل استباقي نحو بؤر الخطر.
- وهو ما يساهم في:
- تقليل المخاطر.
- تحسين كفاءة الرقابة.
- تعزيز فعالية السياسات الوقائية.²

¹ - حادي حمزة، حميل صالح، "فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 08، ص 212.

² - أحمد فؤاد عمرو، "دور الذكاء الاصطناعي في محاربة الفساد الإداري"، مرجع سابق، ص 1959-1960.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر —
المطلب الرابع: تحديات توظيف الذكاء الاصطناعي في السياق الجزائري.

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، إلا أن توظيفه في مجال مكافحة الفساد يواجه عدة تحديات من أهمها:

- ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.
- محدودية توفر البيانات المهيكلية والقابلة للاستغلال.
- غياب الإطار القانوني المنظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
- نقص الكفاءات المتخصصة في تحليل البيانات وتطوير النماذج الذكية.
- مما يستدعي تبني مقاربة تدريجية تقوم على بناء القدرات وتعزيز البيئة الرقمية والمؤسسية.¹

يتضح أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة استراتيجية قادرة على إحداث تحول نوعي في مجال تقييم سياسات مكافحة الفساد، من خلال تعزيز دقة التحليل، وتمكين الكشف المبكر عن الممارسات غير المشروعة، ودعم اتخاذ القرار على أسس علمية. غير أن تحقيق هذه الإمكانيات يظل مرهونا بمدى جاهزية البيئة الوطنية لاستيعاب هذه التقنيات، سواء من حيث البنية التحتية أو الإطار القانوني أو الموارد البشرية، وهو ما يفتح المجال أمام ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

المبحث الخامس: التجارب الدولية في مكافحة الفساد.

أصبحت التجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد تمثل مرجعا مهما لفهم آليات النجاح وحدود الفشل، خاصة في ظل تباين السياقات السياسية والاقتصادية بين الدول، ومن هذا المنطلق فإن تحليل بعض النماذج الرائدة يتيح استخلاص ممارسات فضلى يمكن تكييفها مع الخصوصيات الوطنية، بدل استنساخها بشكل آلي.

في هذا الإطار تعد كل من إستونيا وسنغافورة من أبرز التجارب التي حققت نتائج ملموسة في مجال الحد من الفساد، وإن كان ذلك عبر مقاربتين مختلفتين: الأولى رقمية بالأساس، والثانية قانونية-مؤسسية صارمة.

¹ - دبي علي، سوفي نبيل، "تبني الذكاء الاصطناعي في الادارة العمومية الجزائرية الفرص والتحديات"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 03، 2025، ص ص 481-482.

المطلب الاول: تجربة إستونيا - الرقمنة كأداة للشفافية -

تعتبر إستونيا نموذجاً رائداً في توظيف الرقمنة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، حيث اعتمدت منذ تسعينيات القرن الماضي استراتيجية شاملة للتحويل الرقمي، شملت مختلف قطاعات الإدارة العمومية.

وقد ارتكزت هذه التجربة على جملة من المبادئ الأساسية:

- رقمنة شاملة للخدمات العمومية حيث أصبحت معظم المعاملات الإدارية تتم عبر منصات إلكترونية، مما قلص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، وهو أحد أبرز منافذ الفساد.
- توفير البيانات العمومية من خلال اعتماد مبدأ "الحكومة المفتوحة"، حيث يمكن للمواطنين الاطلاع على عدد كبير من المعطيات، بما في ذلك بعض العمليات الإدارية.
- نظام رقمي متكامل يربط بين مختلف الإدارات، مما يمنع التلاعب بالمعلومات ويضمن تتبع العمليات بشكل دقيق.¹
- وقد أسهمت هذه المقاربة في تعزيز الشفافية، تقليص فرص الفساد الإداري، رفع مستوى الثقة في المؤسسات، مما يجعل التجربة الإستونية مثالا حيا على فعالية الرقمنة كأداة وقائية في مكافحة الفساد.
- المطلب الثاني: تجربة سنغافورة - الصرامة القانوني والفعالية المؤسسية -**
- تعتبر سنغافورة من الدول التي نجحت في الحد من الفساد عبر مقاربة قائمة على الصرامة القانونية والفعالية المؤسسية، وقد ارتكزت هذه التجربة على مجموعة من العناصر الجوهرية:

- إطار قانوني صارم يجرم مختلف صور الفساد بشكل واضح، مع عقوبات رادعة تطبق دون تمييز.
- انشاء هيئة مستقلة قوية تتمتع بصلاحيات واسعة في التحقيق والمتابعة، مما يعزز من فعالية الرقابة.

¹ - جيم يونغ كيم، "التكنولوجيا تساعد في محاربة الفساد"، مقال متاح عبر الرابط الإلكتروني

<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/corruption-fight-aided-technology>

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر —

- نشر ثقافة مؤسساتية قائمة على النزاهة حيث يتم تعزيز قيم الشفافية والانضباط داخل الإدارة العمومية.

- تحفيز الموظفين العموميين من خلال تحسين الأجور وظروف العمل، مما يقلل من دوافع الانحراف.

وقد مكنت هذه المقاربة سنغافورة من:

- تحقيق مستويات منخفضة جدا من الفساد.

- تعزيز كفاءة الإدارة العمومية.

- استقطاب الاستثمارات الأجنبية.¹

مما يجعلها نموذجا لفعالية الردع القانوني المقترن بالإدارة الرشيدة.

المطلب الثالث: قراءة مقارنة - لبناء نموذج تكاملي -.

على الرغم من اختلاف السياقات، إلا أن المقارنة بين التجربتين تكشف عن مجموعة من الدروس المشتركة:

- لا يمكن مكافحة الفساد بالاعتماد على أداة واحدة فقط، بل يتطلب الأمر مقاربة تكاملية تجمع بين القانون، المؤسسات، والتكنولوجيا.

- تمثل الشفافية حجر الزاوية في كلا النموذجين، سواء عبر الرقمنة (إستونيا) أو عبر الصرامة القانونية (سنغافورة).

- تلعب فعالية الدولة دورا حاسما، حيث لا يكفي وجود النصوص أو الأنظمة، بل يجب ضمان تطبيقها بكفاءة.

يتضح من خلال تحليل هذه التجارب أن نجاح سياسات مكافحة الفساد يرتبط بمدى قدرة الدولة على تبني مقاربة شاملة ومتكاملة، تجمع بين الرقمنة كوسيلة لتعزيز الشفافية، الصرامة القانونية كآلية للردع، الفعالية المؤسسية كإطار للتنفيذ.

وعليه فإن الاستفادة من هذه النماذج لا تعني استنساخها، بل تكيفها مع الخصوصيات الوطنية، خاصة في السياق الجزائري، بما يسمح ببناء نموذج هجين يجمع

¹ - برياطي حسين، كروشة ايمان، "استراتيجية محاربة الفساد : تجربة سنغافورة"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14، العدد 01، 2024، ص ص 54-55.

بين المؤشرات الذكية والتقنيات الحديثة، وهو ما يعزز من فرص نجاح الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد.

المبحث السادس: النموذج التطبيقي المقترح لتقييم سياسات مكافحة الفساد.

إن ما تم استخلاصه من المحاور السابقة، خاصة ما يتعلق بضرورة اعتماد مؤشرات دقيقة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من التجارب الدولية، يؤكد أن نجاح سياسات مكافحة الفساد لم يعد مرتبطاً فقط بوجود ترسانة قانونية أو هياكل رقابية، بل أصبح رهينا بمدى توفر نظام تقييم فعال، ديناميكي، وقائم على البيانات. في هذا الإطار، تقترح هذه الدراسة نموذجاً تطبيقياً متكاملًا، يهدف إلى بناء منظومة وطنية ذكية لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي، تركز على ثلاثة مكونات أساسية متكاملة، منصة رقمية وطنية، قاعدة بيانات موحدة، ونظام تقييم دوري.

المطلب الأول: المنصة الرقمية الوطنية - البنية التحتية للنظام -.

تمثل المنصة الرقمية الوطنية حجر الزاوية في هذا النموذج، حيث تعد الإطار التقني الذي يتم من خلاله تجميع البيانات، معالجتها، وعرضها بشكل تفاعلي لصناع القرار والجهات الرقابية.

وترتكز هذه المنصة على مجموعة من الخصائص:

- الربط البيني بين مختلف الفاعلين من خلال ربط البلديات، الهيئات الرقابية، والقطاعات الوزارية ضمن نظام معلوماتي موحد.
 - واجهة تفاعلية تتيح عرض المؤشرات بشكل مبسط عبر لوحات قيادة (Dashboard) تسهل قراءة الأداء.
 - إتاحة جزئية للمواطنين بما يعزز الشفافية ويسمح للمواطنين بالاطلاع على بعض المؤشرات.
- كل هذا يساهم في الانتقال من إدارة تقليدية قائمة على الوثائق الورقية إلى إدارة رقمية قائمة على البيانات.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر —

المطلب الثاني: قاعدة البيانات الموحدة - أساس التحليل والتقييم -

لا يمكن لأي نظام تقييم أن يكون فعالاً دون توفر بيانات دقيقة ومحدثة، ومن هنا تأتي أهمية إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة، تعد المصدر الأساسي لتغذية المؤشر الذكي، وتتميز هذه القاعدة بـ:

- تجميع البيانات من مصادر متعددة مثل الإدارات المحلية، تقارير الرقابة، الشكاوى، والصفقات العمومية.

- توحيد المعايير لضمان قابلية المقارنة بين مختلف الجماعات المحلية.

- التحديث المستمر بما يسمح بتتبع الأداء في الزمن الحقيقي أو شبه الحقيقي. كما تتيح هذه القاعدة إمكانية استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واستخراج الأنماط، مما يعزز دقة التقييم وموضوعيته.

المطلب الثالث: نظام التقييم الدوري - آلية القياس والتتبع -

يقوم النموذج المقترح على اعتماد نظام تقييم دوري، يمكن من قياس أداء الجماعات المحلية في مجال مكافحة الفساد بشكل منتظم، بدل الاقتصار على تقارير ظرفية أو متقطعة، ويعتمد هذا النظام على:

- تطبيق المؤشر الذكي متعدد الأبعاد الذي تم تطويره في المحور الثالث.

- إصدار تقارير دورية (ربع سنوية أو سنوية) تتضمن نتائج التقييم.

- تصنيف الجماعات المحلية وفق مستويات الأداء، مما يخلق نوعاً من التنافس الإيجابي، كما يسمح هذا النظام برصد تطور الأداء عبر الزمن، تحديد نقاط القوة والضعف.

- توجيه السياسات العمومية بشكل أكثر دقة.

المطلب الرابع: نموذج تقييم مقترح .

ينقسم نظام التقييم المقترح إلى أربعة مجالات رئيسية، حيث يُمنح لكل مجال عدد محدد من النقاط من مجموع 100 نقطة، وذلك وفقاً لأهميته في الحد من الفساد وتعزيز الحوكمة:

جدول رقم (01): يمثل توزيع نموذج المؤشر المقترح لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي

المجال	النقاط	لماذا
الشفافية الرقمية	30 نقطة	لأنها تمنع الفساد من الأصل.
المساءلة	25 نقطة	لمعرفة هل تتم محاسبة المسؤولين أم لا
النزاهة المالية	25 نقطة	لأنها تتعلق بالمال العام مباشرة
كفاءة الأداء الإداري	20 نقطة	لأن التعقيد والبطء يفتحان باب الفساد

من اعداد الباحثان.

ويبلغ مجموع النقاط الكلي 100 نقطة، مما يسمح بتقييم شامل ومبسط لمستوى أداء الهيئات المحلية في مجال مكافحة الفساد.
1/ طريقة حساب المؤشر:

• 1/ الخطوة الاولى: تقييم كل مجال بنقاط.

كل مجال يحتوي على أسئلة، والإجابة تكون بنعم / لا أو بدرجات.

جدول رقم (02) يمثل نقاط مجال الشفافية الرقمية.

المجال	السؤال	النقاط
الشفافية الرقمية .	هل توجد خدمات إلكترونية؟	10
	هل يتم نشر الميزانية؟	10
	هل يمكن للمواطن الوصول للمعلومات بسهولة؟	10

من اعداد الباحثان.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر ———
إذا كانت الإجابة:

- نعم = عدد النقاط.

- لا = 0.

- مجموع النقاط = نتيجة الشفافية.

جدول رقم (03) يمثل نقاط مجال المساءلة.

النقاط	السؤال	المجال
10	هل توجد وسيلة للتبليغ عن الفساد؟	المساءلة 25 نقطة.
10	هل يتم الرد على الشكاوى؟	
05	هل توجد متابعة حقيقية؟	

من اعداد الباحثان.

إذا كانت الإجابة:

- نعم = تأخذ النقاط.

- لا = 0.

- مجموع النقاط = نتيجة المساءلة.

جدول رقم (04) يمثل نقاط النزاهة المالية.

النقاط	السؤال	المجال
10	هل الصفقات معلنة؟	النزاهة المالية 25 نقطة.
10	هل توجد رقابة مالية؟	
05	هل يتم نشر النتائج؟	

من اعداد الباحثان.

إذا كانت الإجابة:

- نعم = تأخذ النقاط.

- لا = 0.

- مجموع النقاط = نتيجة النزاهة المالية.

جدول رقم (05) يمثل نقاط مجال كفاءة الاداء الاداري.

النقاط	السؤال	المجال
10	هل يتم تقديم الخدمة بسرعة؟	كفاءة الاداء الاداري.
10	هل المواطن راضي؟	

من اعداد الباحثان.

إذا كانت الإجابة:

- نعم = تأخذ النقاط.

- لا = 0.

- مجموع النقاط = نتيجة كفاءة الاداء الاداري.

الخطوة الثانية: جمع النقاط.

نجمع نتائج المجالات الأربعة، المجموع النهائي = من 100

/2 معادلة المؤشر:

$$I=T+A+F+P$$

الجدول رقم (06) يمثل كيفية حساب معادلة المؤشر.

الاختصار	المجال
T	الشفافية
A	المساءلة
F	النزاهة المالية
P	كفاءة الأداء الإداري
I	النتيجة النهائية =

من اعداد الباحثان.

المؤشر = مجموع النقاط.

/3 كيفية تفسير النتيجة:

الجدول رقم (07) يمثل تفسير نتيجة المؤشر.

إدارة نظيفة وشفافة	100-80
وضع جيد لكن يحتاج تحسين	79-60

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر —

59-40	خطر وجود فساد
أقل من 40	وضع خطير

من اعداد الباحثان.

مثال تطبيقي : بلدية تحصلت على:

الجدول رقم (08) يمثل نموذج تطبيقي لتقييم المؤشر.

النتيجة.	المجال.
20 من 30	الشفافية الرقمية
15 من 25	المساءلة
18 من 25	النزاهة المالية
12 من 20	الأداء الاداري
65 من 100	المجموع النهائي

من اعداد الباحثان.

التقييم: وضع جيد لكن يحتاج تحسين.

المطلب الرابع: آليات تنفيذ النموذج المقترح.

لضمان فعالية هذا النموذج، نقترح توفير واعتماد مجموعة من الآليات:

- إطار قانوني داعم ينظم جمع البيانات وتبادلها بين المؤسسات.
- بناء القدرات البشرية من خلال تكوين الإطارات في مجال تحليل البيانات والحوكمة الرقمية.
- إدماج تدريجي للنظام بدءا بتجارب نموذجية (Pilot Projects) على مستوى بعض البلديات.

- تعزيز الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير النماذج وتحسينها.

المطلب الخامس: القيمة المضافة للنموذج.

يتميز النموذج المقترح بعدة عناصر تجعله قابلا للتطبيق وذا قيمة علمية وعملية:

- الانتقال من المقاربة الوصفية إلى المقاربة الكمية في تقييم الفساد.
- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال نشر المؤشرات.

- دعم اتخاذ القرار عبر توفير بيانات دقيقة ومحدثة.

- إمكانية التكيف مع الخصوصيات المحلية دون فقدان قابلية المقارنة.

يمنح هذا النموذج المقترح تصورا عمليا لتحديث آليات تقييم سياسات مكافحة الفساد في الجزائر، من خلال بناء منظومة رقمية متكاملة تقوم على البيانات والمؤشرات الذكية، كما يعكس توجهها نحو حوكمة قائمة على الأدلة، تعزز من فعالية الدولة وتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبذلك يشكل هذا النموذج حلقة وصل بين الإطار النظري والتطبيق العملي، ويفتح آفاقا جديدة لإعادة التفكير في أدوات مكافحة الفساد، بما يتماشى مع التحولات الرقمية الراهنة.

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن إشكالية مكافحة الفساد لم تعد مسألة قانونية أو أخلاقية فحسب، بل أصبحت قضية حوكمة شاملة ترتبط بقدرة الدولة على بناء مؤسسات فعالة، شفافة، وخاضعة للمساءلة.

وفي هذا السياق، يبرز تحليل التجربة الجزائرية وجود جهود معتبرة على المستويين التشريعي والمؤسسي، غير أن فعاليتها تظل محدودة في ظل غياب أدوات تقييم دقيقة قائمة على مؤشرات كمية وبيانات موثوقة.

كما أظهرت الدراسة أن التحولات الرقمية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، تفتح آفاقا واعدة لتحديث آليات مكافحة الفساد، من خلال الانتقال من المقاربات التقليدية القائمة على رد الفعل، إلى مقاربات استباقية قائمة على التحليل والتنبؤ.

على هذا الأساس، تم اقتراح نموذج وطني ذكي يركز على منصة رقمية، قاعدة بيانات موحدة، ونظام تقييم دوري، بما يسمح بقياس الأداء المؤسسي وتعزيز الشفافية على المستوى المحلي.

وعليه فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في استحداث نصوص جديدة أو هياكل إضافية، بل في إعادة هندسة منظومة مكافحة الفساد على أساس البيانات والمؤشرات الذكية، بما ينسجم مع متطلبات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ويستجيب لخصوصيات البيئة الجزائرية، لأن رغم تبني الجزائر لاستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد (2023-2027)، إلا أنها بحاجة إلى تطوير أدوات قياس ذكية تواكب هذا التحول.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر ——— في الاخير إن بناء منظومة فعالة لمكافحة الفساد في الجزائر يمر حتما عبر تبني مقاربة جديدة، قوامها القياس، الشفافية، والتكنولوجيا، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إرادة مؤسساتية حقيقية تستثمر في التحول الرقمي، وتؤمن بأن الحوكمة الرشيدة ليست خيارا نظريا، بل ضرورة استراتيجية لضمان استدامة التنمية وتعزيز ثقة المواطن في الدولة.

التوصيات:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح جملة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز فعالية سياسات مكافحة الفساد في الجزائر:

1/ على المستوى التشريعي والتنظيمي:

- إصدار إطار قانوني خاص بالمؤشرات والتقييم، يحدد آليات جمع البيانات، معايير القياس، وكيفية نشر النتائج، بما يضمن الشفافية والموثوقية.
- تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العمومية من خلال وضع ضوابط قانونية تضمن الاستخدام الأخلاقي والأمن لهذه التقنيات.
- تعزيز إلزامية نشر البيانات العمومية خاصة المتعلقة بالصفقات العمومية والميزانيات المحلية.

2/ على المستوى المؤسسي:

- إنشاء هيئة وطنية مختصة بتقييم سياسات مكافحة الفساد، تكون مهمتها تطوير المؤشرات، إعداد التقارير، ومرافقة الجماعات المحلية.
- تعزيز التنسيق بين الهيئات الرقابية عبر إنشاء منصات مشتركة لتبادل المعلومات والمعطيات.
- دعم دور الجماعات المحلية باعتبارها الفاعل الأقرب للمواطن، وتمكينها من أدوات التقييم الحديثة.

3/ على المستوى الرقمي والتقني:

- تطوير منصة رقمية وطنية موحدة لقياس مؤشرات مكافحة الفساد وربطها بمختلف الإدارات.

- إرساء نظام بيانات مفتوحة (Open Data) يسمح للباحثين والمجتمع المدني بالوصول إلى المعلومات وتحليلها.
- إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي تدريجيا في تحليل البيانات والكشف عن الأنماط غير الطبيعية.

4/ على المستوى البشري والتكويني:

- تأهيل الموارد البشرية من خلال برامج تكوين في مجالات تحليل البيانات، الحوكمة الرقمية، والذكاء الاصطناعي.
- تعزيز الثقافة المؤسسية للنزاهة عبر إدماج مبادئ الشفافية والمساءلة في التكوين الإداري.
- تشجيع البحث العلمي في مجال قياس الفساد وتطوير المؤشرات، بالتعاون مع الجامعات.

5/ على المستوى الاستراتيجي:

- اعتماد مقارنة تدريبية لتطبيق النموذج المقترح على مستوى بعض البلديات كنماذج أولية.
- تحفيز التنافس الإيجابي بين الجماعات المحلية من خلال نشر تصنيفات دورية للأداء.
- ربط التقييم بصنع القرار بحيث تستخدم نتائج المؤشرات في توجيه السياسات وتخصيص الموارد.

قائمة المراجع:

- 1 بن عبد الله أحمد، "ظاهرة الفساد الإداري: مقارنة مفاهيمية وتحليلية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، مجلد 12، عدد 2، 2018، ص ص 45-68.
- 2 بوعزيز عبد القادر، "الفساد الإداري وأثره على التنمية المستدامة في الدول النامية"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص ص 112-135.
- 3 الحنفي عبد الرؤوف أحمد، "ظاهرة الفساد كأبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، المجلد 12، العدد 81، 2022، ص ص 652-706.

نحو بناء مؤشر وطني ذكي لتقييم سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي في الجزائر —

- 4 زروال سهام، "الحكم الراشد كآلية في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص ص 382-394.
- 5 قارة، عبد القادر، "مكافحة الفساد في الجزائر: بين الواقع ومتطلبات المستقبل"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2023، ص ص 210-215.
- 6 السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، "الاطار القانوني والمؤسساتي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر"، متاح عبر الرابط الإلكتروني <https://hatplc.dz/legislative>.
- 7 السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، "الاطار القانوني والمؤسساتي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر"، مرجع سابق.
- 8 بوراوي أحمد، دراجي شهرزاد، "معالجة الفساد في الجزائر: جديد الاستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته نموذجاً"، مجلة طينة للدراسات العلمية والاكاديمية، المجلد 06 العدد 01، سنة 2023، ص 147.
- 9 المنظمة العليا للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي)، "دليل التدقيق في مكافحة الفساد"، متاح عبر الرابط الإلكتروني <https://www.issai.org/wp-content/uploads/2019/08/GUID-5270-Arabic.pdf>.
- 10 عدلي ابراهيم، "بناء مؤشر مركب للحوكمة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل الى مركبات اساسية" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 261.
- 11 أحمد فؤاد عمرو، " دور الذكاء الاصطناعي في محاربة الفساد الاداري"، مجلة روح القوانين، عدد خاص، المؤتمر الدولي الثامن للتكنولوجيا والقانون، ص 1956.
- 12 حادي حمزة، حمليل صالح، "فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الاداري"، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، ص 212.
- 13 دبي علي، سوفي نبيل، "تبني الذكاء الاصطناعي في الادارة العمومية الجزائرية الفرص والتحديات"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 03، 2025، ص ص 481-482.
- 14 جيم يونغ كيم، "التكنولوجيا تساعد في محاربة الفساد"، مقال متاح عبر الرابط الإلكتروني <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/corruption-fight-aided-technology>
- 15 برياطي حسين، كروشة ايمان، "استراتيجية محاربة الفساد : تجربة سنغافورة"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14، العدد 01، 2024، ص ص 54-55.